الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/س(01/24)/04-خ(12616)

كلمة

معالي السيد أحـــمد أبو الغيـــــط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

(عبر تقنية الفيديو كونفرانس)

القاهرة:

الاربعاء 17 يناير/ كانون الثاني 2024

-

معالي الدكتور أحمد عوض بن مبارك

وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية اليمنية – رئيس الجلسة

معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشئون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج – رئيس الدورة الحالية

دولة الرئيس حمزة عبدي برِي

رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية

معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

اجتماعنا اليوم، هو رسالة تضامن وإسناد لجمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، وتأكيد قاطع على سيادة الدولة الصومالية وحكومتها الفيدرالية على كافة أراضيها، فإن وحدة وسيادة الأراضي الصومالية مكفولة بموجب القانون الدولي وتنص عليها مواثيق كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الافريقي، وانتهاكها مرفوض ومدان.

تشكل "مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون" الموقّعة في 2024/1/1 بين جمهورية إثيوبيا وإقليم "أرض الصومال" انقلاب صارخ على الثوابت العربية والأفريقية والدولية المستقرة، ومخالفة واضحة للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية النافذة. وكما رأينا، فقد لاقت هذه المذكرة تنديداً ورفضاً عارماً في جميع

أنحاء الصومال، على المستويات الأهلية والشعبية والرسمية من رئاسة وحكومة وبرلمان.

وإذ أشدد هنا على ما ورد في بيان الأمانة العامة للجامعة بتاريخ 2024/1/3 برفض أي اتفاقيات أو مذكرات تفاهم تخل أو تنتهك سيادة الدولة الصومالية، أو تحاول الاستفادة من دقة وهشاشة الأوضاع الداخلية الصومالية أو من تعثر المفاوضات الصومالية الجارية بين أبناء الشعب الصومالي بشأن علاقة أقاليم الصومال بالحكومة الفيدرالية. فإنني أُكرر تأييدنا بشكل كامل لقرار مجلس الوزراء الصومالي الذي اعتبر مذكرة التفاهم المزعومة "باطلة ولاغية وغير مقبولة"، بل إنّها تعد سلوكاً تدليسياً أحادي الجانب يعرض الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي للخطر، ويتسبب في نشر الأفكار المتطرفة في وقت تقوم الدولة الصومالية بجهود حثيثة لمواجهته.

إنني أدعو المجتمع الدولي الى الاستمرار في دعمه للحكومة الصومالية الفيدرالية، واحترام سيادة الدولة ووحدتها الترابية، ومنع أي عمل تحت أي ذريعة ينتهز هشاشة الأوضاع الداخلية، أو تعثر المحادثات الوطنية حول علاقة أقاليم الصومال بالحكومة الفيدرالية، في الاعتراف أو التلويح بالاعتراف بأي جزء من أجزاء الدولة الصومالية يعلن انفصاله.

معالي السادة الوزراء،

كما تتابعون فإن الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعصف بمنطقتنا صعبة للغاية، وفي ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة لأكثر من مائة يوم، فإننا نرى محاولات متواصلة لصناعة واقع جيوسياسي جديد يتجاهل المصالح العربية الي حد كبير، ومنطقة القرن الأفريقي ليست استثناء من هذه

المحاولات. والسماح لأية محاولات بإحداث الوقيعة فيما بين المكونات الصومالية الوطنية، واستغلال انشغال الدولة بتحدياتها الداخلية من أجل تحقيق مآرب سياسية أو عسكرية او إقتصادية، على حساب سيادة الدولة، سيكون بمثابة السماح بانتصار سياسة "فرض الأمر الواقع" وخرق لمبادئ القانون الدولي، يمكن أن يدخل المنطقة في دوامة من العنف والتطرف.

وفي هذا الوقت الحرج والدقيق، أدعوكم وبكل حرص، لمواجهة هذه المحاولات الخطيرة والتضامن مع الموقف الصومالي الرسمي، واتخاذ ما يلزم من أجل دعم مساعي احترام الوحدة الترابية للدولة الصومالية ومساندة الصوماليين على التوصل إلى ما يجمعهم والتوقف عن التحريض على فصل أجزاء من بلادهم، في منطقة تعاني أصلاً من نزعات انفصالية لا تتوقف. كما أناشد الجميع بضرورة استمرار دعم مساعي الصومال في استعادة عافية مؤسساته الوطنية واستقراره ووحدته ومواجهة كافة التحديات الأمنية والإنسانية والبيئية، والذي كان ولا يزال موضوعاً رئيسياً تسعى الجامعة العربية إلى تحقيق غاياته بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية.

وشكـــــــراً،